متميّزاً في سبيل الكفاح المسلح بمبادرة فلسطينية. ومما يثير الانتباه، أيضاً، ان الانتفاضة لم ترتق، خلال المرحلة المنصرمة، بالوصول بحالة العصيان والمقاطعة مع العدو الى مستوى العصيان الشامل التامّ، كما كان الحال ابّان ثورة ١٩٣٦. فلقد دعت القيادة الى مقاطعة العدو، وبخاصة في الامور التي يمكن توفير بدائلها محلياً على الصعيد السلطوي الاداري والاقتصادي. ومع ذلك، تباينت الآراء بشأن العصيان الشامل، وبرز، في هذا الصدد، تياران. التيار الاول رأى ان العصيان الشامل يستوجب، كشروط مسبقة، توفر المتطلبات الاقتصادية التي تحمي المواطنين في معركة من هذا القبيل. وعلى ذلك يكون المطلوب تعميق المنجزات التي تتحقق كل يوم، من حيث احلال السلطة الوطنية بدل سلطة الاحتلال وتقوية الاقتصاديّات المحلية. وبعبارة أخرى، فان العصيان ليس مجرد اعلان عن قيام حالة معيّنة من عدم التعامل مع العدو، ولكنه حالة عملية تتحقق نتيجة لاستكمال تفكيك مؤسسات الاحتلال وبناه والفكاك من اسار التبعية له، وبخاصة من الجوانب الاقتصادية. أمّا التيار الثاني، فقد طالب بالعصيان الناجز العاجل، الذي يبدأ بمقاطعة عمّال الأرض المحتلة (اكثر من ١٣٠ ألفاً) للعمل في مؤسسات العدو الاقتصادية، وغيرها، داخل الكيان الصهيوني بعامة، والمستوطنات بخاصة. وبالطبع، سوف يتمّ هذا العصيان، من وجهة نظر هذا التيار، اعتماداً على الحس النضالي العالي لجماهير الانتفاضة.

على أي حال، فان عملية التحضير للعصيان الشامل تتمّ عبر الآليات التي تتبعها الانتفاضة منذ البداية. ويبدو ذلك جلياً في دعوة القيادة الموظفين الى الاستقالة، وتوجيه الانظار، باستمرار، الى استكمال بناء اللجان الشعبية في جميع المجالات، ودعوة المؤسسات الصناعية، والزراعية، الفلسطينية الوطنية الى استيعاب القوى العاملة المحلية، وتوجيه الجماهير الى اعتماد الاقتصاد المنزلي، وتطوير اسلوب الاعتماد على الذات. وهذا نهج يدل، بلا شك، على تحرّي سبل النضال المتروي طويل النفس، ويفصح عن دراسة القيادة لاحوال الجماهير والظروف التي خلقها الاحتلال عبر العقدين الماضيين.

ومن الاسئلة التي تبرز في هذه الناحية، لماذا كان الارتقاء بالوضع الثوري العام ١٩٣٦ نحو حالة العصيان الشامل أسرع منه زمنياً، مقارنة بنموذج الانتفاضة المعاصرة ؟ وفي معرض التفكير للاجابة عن هذا السؤال، ينبغي عدم اسقاط البعد الزمني، وطبيعة الاحتلال القائم، والسياق الاجتماعي ـ الاقتصادي المحيط بالواقعتين. فثمّة خمسون عاماً تفصل بينهما، حدثت خلالها تغيّرات على خارطة الصراع، في مستوييه العربي ـ الصهيوني والفلسطيني ـ الاسرائيلي، لعل من أهمها استفحال الخطر الصهيوني وقدرة اسرائيل على اغلاق حدود الارض المحتلة تماماً في وجه أي مساعدات محتملة قد تعين على صمود العصيان وتموّله عربياً، أو حتى فلسطينياً، من خارج الارض المحتلة. كذلك، يلاحظ، من ناحية اخرى، أن ثورة العام ١٩٣٦ اندلعت في كافة انحاء فلسطين التاريخية ابّان الاستعمار البريطاني وتحت يد الفلسطينيين مؤسساتهم الاجتماعية والاقتصادية ومعظم أراضيهم، على الرغم من عنف الارهاب الاستعماري؛ بينما جاءت الانتفاضة وقد تناثرت المؤسسات الفلسطينية في أماكن مختلفة، وبلغت عملية الحاق الاقتصاديات الفلسطينية في الضفة والقطاع (المحدودة أصلاً) شأواً بعيداً، بحيث أصبحت علمية فك الارتباط باقتصاديات العدو عملية شاقة. وممّا يؤخذ في الاعتبار، أيضاً، ان ثورة العام ١٩٣٦ اندلعت في ظل مساع صهيونية ـ اسرائيلية تهدف الى منع التعامل الاقتصادي مع الجانب العربي الفلسطيني، وتطبيق ما عرف بمبدأ «العمل العبري»؛ بمعنى ان المؤسسات الصهيونية كانت في طور العمل على توطيد اقتصادياتها الذاتية،